هيئات أبحاث السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في صنع السياسة الخارجية

م. م. سالم مطر عبدالله
Emil: Smutar1967@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

عندما بدأت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تدافع المدراء التنفيذيون والصحفيون في شبكات التلفزة في الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد خبراء في السياسة يمكنهم الإجابة عن سؤالين مهمين وهما:

لماذا هوجم اثنان من أكبر رموز القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. مركز التجارة العالمي والبنتاغون؟ ومن هو المسؤول الأول عن تدبير وتنسيق هذه الأعمال؟

ومن أجل تزويد ملايين القراء والمستمعين والمشاهدين بالأجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها سارع الصحفيون إلى التفتيش في فهارس عناوينهم لإيجاد خبراء السياسة في العشرات من مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية. وسرعان ما أعطى تفتيشهم المحموم هذا نتيجة، والحقيقة إن خبراء السياسة في بعض مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية الرئيسة المعنية بالسياسة الخارجية كانوا قد بدءوا في الظهور على شاشات شبكات التلفزة الكبرى لإبداء أرائهم، حتى قبل بدء استيعاب الناس للصدمة الأولية لإخبار الحدث. وقد استمر تزايد ظهور البحاثين من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال الأسابيع والأشهر التالية.

لم يفاجأ الباحثون باستعداد مؤسسات الفكر والرأي للمشاركة بالطفرة الإعلامية المحيطة بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إذ كانوا قد شهدوا المشاركة النشطة والمتزايدة لهذه المؤسسات في عملية صنع السياسة. فما دامت مؤسسات الفكر والرأي تقوم بأعمال لتطوير وإعادة التغليف والتسويق للأفكار لصناعي القرار وللجمهور، فلم يكن بامكانها

تفويت فرصة التعليق على أحد أكبر وأهم الأحداث المؤلمة في تاريخ الولايات المتحدة المعاصرة غير إن التمكن من الوصول إلى وسائل الإعلام ما هو إلا واحدة من الاستراتيجيات العديدة التي تعتمد عليها مؤسسات الفكر والرأي لصوغ الرأي العام والسياسة العامة.

لا نقصد هنا إن نصف نشاطات مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تخمين مستوى النفوذ الذي قد تملكه أو لا تملكه هذه المؤسسات. بدلاً من ذلك، سنستكشف بإيجاز تطور وانتشار مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية، وسوف نسلط الضوء على الاستراتيجيات المختلفة التي تعتمدها للمساهمة في صنع القرار في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، ونتيجة لذلك سيتضح لنا لماذا أصبحت مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة جزءاً متمماً للمشهد السياسي فيها، ولماذا يعود صانعوا السياسة في الكونغرس، وفي الفرع التنفيذي للحكومة، إلى هذه المؤسسات لإسداء المشورة حول السياسة.

أولاً:- التعريف بمراكز التفكير وتاريخها في الولايات المتحدة الأمريكية

الباحثين الذين درسوا نمو وتطور هيئات أبحاث السياسة العامة(*) في الولايات المتحدة الأمريكية متفقون بوجه عام على إن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي، فضلا عن غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، قد ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي، كمن يبدو عدم وجود اتفاق حول تاريخ نشأة أول مؤسسة فكر ورأي في الولايات المتحدة الأمريكية، أو حول ما الذي يكون في الواقع مؤسسة كهذه. نتيجة لذلك وبدلاً من محاولة التعريف المحدد

(*) إن الأفكار هي المواد الأولية الخام التي تعمل من خلالها مؤسسات الفكر والرأي، فهذه المؤسسات والتي يطلق عليها البعض (هيئات أبحاث السياسة العامة) أو (خزانات التفكير) تقيم صحة الأفكار التي تشكل قاعدة أي سياسة، وتطور أفكاراً جديدة قد تقوم عليها السياسات في المستقبل، وقد وصف (جيمس النا سميث) وهو مؤرخ ألف عدداً من الكتب حول مؤسسات الفكر والرأي، هذه المؤسسات بـ(وسطاء الأفكار) وهي مؤسسات وسيطة لتداول الأفكار حول عمليتي صناعة القرار واتخاذه، وهي محاولة لسد الفراغ القائم بين عالم البحث الأكاديمي وعالم التقدير العقلي واتخاذ القرارات.

لمؤسسات الفكر والرأي، وهي مهمة صعبة لشدة تنوع مجتمع هذه المؤسسات، اكتفى الباحثين بتحديد الفترات الرئيسة لنموها. غير إننا سنتناول في هذه اللمحة التاريخية مؤسسات الفكر والرأي التي لا تبغي الربح، وغير الحزبية (وهذا لا يعن إنها غير صبغة أيديولوجية). والمتوجهة نحو الأبحاث، والتي تتضمن أهدافها الرئيسة التأثير في الرأي العام والسياسة العامة. ثمة حاجة إلى بعض الملاحظات.

١. إن عبارة (مؤسسة فكر ورأي) أو خزانات التفكير قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى غرفة أو بيئة أمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الاستراتيجية [١] وبعد الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بدأت تتكاثر مؤسسات الفكر والرأي والتي يطلق عليها البعض (خزانات التفكير)،في الولايات المتحدة الأمريكية وان تركزت جهودها في حقل الدفاع إلا إن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد أتسع منذ ذلك الحين ليصف قرابة (٢٠٠٠) منظمة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل في ميدان التحليلات السياسية ما يقارب (٢٥٠٠) مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم [٢]. وعبارة مؤسسة الفكر والرأي قد تورد إلى الأذهان صورة منظمة مثل (راند) وهي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية، تعد أكثر من (١٠٠٠) موظف وتزيد ميزانيتها السنوية عن (١٠٠) مليون دولار. أو قد تستعمل هذه العبارة أيضاً لوصف ورشة عمل حول السياسة أكثر تواضعاً مثل (مؤسسة الدراسات السياسية)، في واشنطن، وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن ٢٤ أربعة وعشرين شخصاً وتتراوح ميزانيتها بين مليون ومليوني دولار أمريكي.

٢. من المهم أن نتذكر، عندما ندون تاريخ مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية، وعلى الأخص تلك المعنية بدراسة السياسة الخارجية، التنوع الهائل للمجتمع الذي يضم هذه المؤسسات، ومن الضروري أيضاً أن ندرك إنه، في حين نجد لدى مؤسسات الفكر والرأي رغبة مشتركة في صياغة الرأي العام والتأثير في تفصيلات وخيارات صانعي القرار، فأن كيفية سعيها إلى ممارسة تأثيرها في السياسة تتوقف على رسالتها، ومواردها، وأولوياتها.

الجيل الأول: مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات أبحاث حول السياسة

بدأت الموجة الأولى لمؤسسات الفكر والرأي المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بالظهور في بداية القرن العشرين، وإلى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار المتبرعين والمثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول شأنها [٣].

بدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين هي:

١- مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي:

والتي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيغي عام ١٩١٠م في مدينة بيتسبيرغ، وهي منظمة خاصة، لا تبغي الربح، مكرسة لدفع عجلة التعاون بين الأمم وتشجيع تعاطي الولايات المتحدة بشكل نشط في الشؤون الدولية، ويقوم الشركاء في المؤسسة بصوغ مقاربات جديدة للسياسة، وذلك من خلال الأبحاث والمطبوعات، والاجتماعات، وفي بعض الأحيان من خلال إنشاء مؤسسات وشبكات دولية جديدة [٤].

الهيكلية:

يحكم المؤسسة ويوجه مبادرات أبحاثها مجلس أمناء مؤلف من (٢٣) من الشخصيات البارزة في مجالي الأعمال والحياة العامة الأمريكيين.

ويبلغ عدد العاملين في مكتب المؤسسة في واشنطن (١٠٠) مئة شخص، كما يعمل حوالي (٤٠) أربعين باحثاً روسياً في مكتبها في موسكو [٥].

التمويل:

للمؤسسة ميزانية سنوية تبلغ (١٨,٣) مليون دولار. وهي تحصل على معظم تمويلها من الهبات وإيرادات الإيجارات والمطبوعات، بما فيها مجلة (خوين بوليسي) وهي من أبرز مجلات السياسة والاقتصاد الدوليين في العالم [٦] .

٢- مجلس العلاقات الخارجية:

خلال شتاء ١٩١٧ – ١٩١٨ جمع العقيد (أدورد هاوس) وكان مستشاراً للرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) بشكل سري، باحثين بارزين لأجل استكشاف خيارات السلام لما بعد الحرب العالمية الأولى، وقام هذا الفريق، الذي عرف (بمجموعة التحقيق) بتقديم النصح للوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلام في باريس، وما لبث إن انضم، سنة ١٩٢١، إلى الفريق مصرفيين ومحامين وأكاديميين بارزين في نيويورك لتشكيل (مجلس العلاقات الخارجية) [٧]. وهو منظمة غير حزبية، مؤلفة من أعضاء، ومركز أبحاث، ودار نشر، والمجلس مكرس لزيادة فهم أمريكا للعالم والمشاركة في تقديم الأفكار لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ويحقق المجلس ذلك بصورة رئيسة عن طريق تشجيع المناظرات والمناقشات البناءة، وتوضيح القضايا العالمية. ويصدر المجلس مجلة (فورين أخيرز) التي تعنى بالقضايا العالمية [٨].

الهيكلية: يحكم المجلس مجلس إدارة مؤلف من (٣١) عضواً. ويعمل في المجلس حوالي (٤٠٠٠) عضو يتم اختيارهم عن طريق التعيين وموزعون بصورة شبه متساوية بين نيويورك وواشنطن، وباقي أنحاء البلاد.

التمويل:

المجلس منظمة مستقلة، معفاة من الضرائب، تمولها اشتراكات وتبرعات الأعضاء، ومنح المؤسسات الوقفية والأفراد، ومساهمات الشركات ومداخيل الهبات الوقفية الخاصة به، ويبلغ مجمل ميزانيته السنوية حوالي (٦,٥) مليون دولار [٩].

٣- مؤسسة بروكنغز:

هي إحدى أقدم مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انبثقت هذه المؤسسة عن مؤسسة الأبحاث الحكومية التي تأسست في واشنطن سنة ١٩١٦ على يد رجل الأعمال (روبرت بروكنغز) والذي أسس لاحقاً منظمتين متصلتين ببروكنغز هما – مؤسسة الاقتصاد، وكلية الدراسات العليا للاقتصاد وشؤون الحكم [١٠]

وقد أسس (روبرت بروكنغز) تلك المنظمات لأنه رأى إن مؤسسات الأعمال كانت تستفيد في الربع الأول من القرن العشرين، من المجالين العلميين الحديثين نسبياً، الأبحاث الاقتصادية والإدارة التنظيمية. وأعتقد إن الحكومة يمكنها أن تستفيد منها هي أيضاً. وقد تم دمج منظمات

الأبحاث الثلاث هذه، عام ١٩٢٧، لتشكل (مؤسسة بروكنغز) التي ركز في بداية الأمر على السياسة الداخلية الاجتماعية والاقتصادية. ولم تضف الدراسات الدولية إلى برنامج أبحاث بروكنغز إلا بعد الحرب العالمية الثانية[١١]

وقدمت هذه المؤسسة عدد كبير من الأفكار والأبحاث المشاريع والاستشارات يمكن أن نوجزها بالتالي:

أ- قدمت أفكار ساهمت في التعبئة للحرب العالميتين الأولى والثانية.

ب- ساهمت بتطوير خطة مارشال.

ج- كانت هذه المؤسسة وراء تأسيس مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية.

د- روجت لتقديم الولايات المتحدة الأمريكية معونات للدول الفقيرة.

هـ تبني فكرة فرض العقوبات على الدول المارقة.

الهيكلية:

تتشكل (مؤسسة بروكنغز) من ثلاثة أقسام رئيسة للأبحاث هي: دراسات السياسة الخارجية، والدراسات الاقتصادية، ودراسات شؤون الحكم. علماً إن هذا التمييز بين الأقسام يقل وضوحاً بشكل متزايد مع تناول المؤسسة القضايا التي تتشابك فيها المعارف والعلوم المختلفة. وهي القضايا التي تشكل الصفة المميزة لعالم العولمة الذي نعيش فيه. كما تضم هيكليتها التنظيمية أيضاً عدة مراكز أبحاث تركز اهتمامها على مناطق مثل (الشرق الأوسط) أو على قضايا وظائفية مثل سياسة التعليم[١٢]

التمويل:

تبلغ الميزانية التي تخصصها (بروكنغز) لتمويل الأبحاث والتحاليل ونشر نتائج البحوث وبرنامج التواصل الواسع المدى – إضافة إلى الموظفين الأساسيين لديها – حوالي (٤٠) مليون دولار أمريكي سنوياً، ويتأمن هذا المال للمؤسسة من هبة موقوفة خصصها في البداية المؤسس (روبرت بروكنغز) ومن منح وهبات تقدمها المؤسسات والشركات والأفراد، ومن مصادر أخرى مثل دار مؤسسة بروكنغز للطباعة والنشر، التي تصدر أكثر من (٥٠) كتاباً في

السنة، ومن مركز تعليم السياسة العامة، الذي ينظم ويدير حلقات دراسية لكبار موظفي الحكومة ومدراء الشركات[١٣].

٤. معهد أمريكان إنتربرايز:

يكرس (معهد أمريكان انتربرايز) لأبحاث السياسة الخارجية، الذي تأسس سنة ١٩٤٣، جهوده للمحافظة على وتعزيز أسس الحرية – حكومة محددة السلطات، ومؤسسات أعمال خاصة. ومؤسسات ثقافية وسياسية حيوية، وسياسة خارجية ودفاع قومي قويين – وذلك من خلال الأبحاث العلمية، والنقاش المفتوح، وإصدار المطبوعات. والمعهد مؤسسة غير حزبية، ولا تتخذ مواقف مؤسساتية حول التشريعات قيد النظر أو حول المسائل السياسية الأخرى [١٤]. غير ان هذا المعهد لا يخفي موالاته وتأييده لإسرائيل.

الهيكلية:

يحكم المعهد مجلس أمناء من (٢٤) عضواً، مؤلف من رجال أعمال ومدراء تنفيذيين ماليين مرموقين، ويقوم بمراجعة برنامج الأبحاث والتعيينات لديه مجلس من المستشارين الأكاديميين يضم مجموعة من الباحثين البارزين من خارج المعهد. ويدير الرئيس (كريستوفرسي. ديموث) عمليات المعهد اليومية، ويعمل في المعهد حوالي (٥٠) باحثاً وزميلاً مقيماً. ولديه شبكة تعد في صفوفها أكثر من (١٠٠) باحث مساعد في الجامعات الأمريكية ومعاهد السياسة [١٥].

التمويل:

(معهد أمريكان انتربرايز) منظمة مستقلة لا تبغي الربح، تتلقى الدعم المالي بالدرجة الأولى من المنح والمساهمات التي تقدمها المؤسسات الوقفية، والشركات، والأفراد، وقد بلغت ميزانيته سنة ٢٠٠٤ (٢٠) ملون دولار أمريكي.

مؤسسات الفكر والرأي هذه وغيرها التي أنشأت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، كانت ملتزمة بتطبيق خبراتها العلمية على حشد من القضايا السياسية وكما يقول (كنت ويفر) الباحث في مؤسسة بروكنغز فأن هذه المؤسسات أمثال مؤسسة كارنيغي وبروكنغز، تعمل (كما لو كانت جامعات بلا طلاب) وتعطي أعلى الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية [١٦].

فهي تصدر الكتب، والمجلات، والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعاً مختلفة من القراء وعلى الرغم من إن الباحثين في هذه المؤسسات قد قدموا في بداية عهدها، وفي بعض الأحيان، المشورة لصانعي السياسة، غير إن الهدف الأول لم يكن التأثير المباشر على القرارات السياسية، بل مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية. لقد نشأت جزئياً رغبة مؤسسات الفكر والرأي المتوجهة نحو الأبحاث السياسية في البقاء بعيداً من العملية السياسية من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية والمؤسساتية، وهو أمر كان العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحية به [١٧].

الجيل الثاني: المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت موجة جديدة من مؤسسات الفكر والرأي، والتي ارتبطت أساساً بطبيعة الدور الأمريكي الجديد في الساحة الدولية، ومع اندلاع الحرب الباردة زادت الحاجة إلى مجموعات النصح والاستشارات المستقلة والمتعلقة بالسياسة الخارجية فقد أصبح صانع السياسة الخارجية الأمريكية بحاجة ماسة إلى الدراسات السياسية والإستراتيجية الدقيقة وإلى الخبرات التي وفرتها مراكز الفكر والرأي التي يمكن أن تساهم في رسم سياسة أمنية دقيقة ومتماسكة للحكومة الأمريكية التي خصصت إمكانيات وموارد هائلة للباحثين خصوصاً العاملين في مجال الأمن والدفاع. ومن هذه المؤسسات:

١- مؤسسة راند كوربورشين

تأسست في أيار عام ١٩٤٨ كمؤسسة مستقلة خاصة غير ربحية ذات التمويل من سلاح الطيران الجوي، وهي تحتل مكانة خاصة بين مراكز الأبحاث الأمريكية والعالمية لما هو معروف عن علاقتها الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية، اهتمت في البداية بالاتحاد السوفيتي ثم وسعت دائرة اهتمامها إلى دول أخرى.

الهيكلية:

تدير مؤسسة راند ثلاثة مراكز أبحاث وتطوير ترعاها وزارة الدفاع وتمولها الحكومة الفيدرالية. وهذه المراكز هي بمثابة برامج للأبحاث تديرها منظمات خاصة لا تبغي الربح (غير تجارية) بموجب عقود طويلة الأمد، وهي تطور وتحافظ على خبرات وقدرات أساسية تهم الذين يرعونها، وتعمل في سبيل المصلحة العامة، غير مقيدة بأي تضارب حقيقي في المصالح.

وطورت راند، مع الوقت مجموعات تكميلية من الأبحاث لحساب الجيش، ولزبائن آخرين في الحكومة الفدرالية، كالمؤسسات الاستخباراتية. وزادت وزارة الدفاع بصورة مطردة عدد وتنوع المصادر الخارجية لأبحاثها، مستخدمة أيضاً مؤسسات أخرى في عالم مؤسسات الفكر والرأي المتنامي، أمثال مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد أميركان إنترابرايز، ومؤسسة بروكينغز[١٨].

٢- معهد هدسون

ينتج معهد هدسون، الذي تأسس سنة ١٩٦١، أبحاثاً مستقلة ويسعى للمشاركة بجراءة في النقاش حول أفكار السياسة العامة، ويعمل معهد هدسون على تقديم المشورة والإرشاد لتغيير السياسة، واضعاً أفكاره موضع التطبيق حيثما أمكن ذلك إلى جانب أفكار القادة الآخرين في المجتمعات، وقطاع الأعمال، والمنظمات التي لا تبغي الربح، والحكومة. ورسالة المعهد هي أن يكون المصدر الأول للأبحاث التطبيقية المتعلقة بالتحديات السياسية المستديمة.

الهيكلية:

وسع معهد هدسون حيز نشاطه سنة ١٩٨٤ عن طريق تأمين فريق أبحاث متنوع وذي نفوذ ويحتفظ المعهد، الذي يعمل فيه ٧٥ موظفاً، بمركزه الرئيسي في إنديانابوليس بولاية إنديانا، كما يدير أيضاً مكتباً في واشنطن العاصمة ومكاتب تابعة له في أرجاء الولايات المتحدة المختلفة. ويشرف على المعهد رئيسه (هربرت آي.لندن) ونائبان للرئيس، واحد في أنديانابوليس والثاني في واشنطن العاصمة، ويوجه عمله مجلس أمناء.

التمويل:

معهد هدسون الذي تبلغ ميزانيته السنوية ٧ ملايين دولار، منظمة لا تبغي الربح تعتمد بالدرجة الأولى على تبرعات الأفراد، والمؤسسات الوقفية والشركات [١٩].

الجيل الثالث: المؤسسات الداعية لقضايا عامة

ارتبطت الموجة الثالثة من مؤسسات الفكر والرأي والتي ظهرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة على أسلوب التوفيق بين الأبحاث السياسية النظرية والممارسات السياسية العملية وهذا من خلال تأييدها لأفكار وتصورات معينة من جهة وتركيزها على البحوث العامة من جهة ثانية وهي بهذا قد عملت على تغيير طبيعة ودور مؤسسات الفكر والرأي عبر تقديم الخيارات السياسية الممكنة لصانع القرار الأمريكي حول قضية معينة وفي الوقت المناسب، وخلافاً للمؤسسات التي كانت قد ظهرت خلال المراحل السابقة والتي لم تكن تسهم في النقاش السياسي، ومن هذه المراكز:

١- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

تأسس هذا المركز في عام ١٩٦٢ وظل نشاطه مكرساً لتزويد قادة العالم بوجهات نظر إستراتيجية متبصرة – مع حلول سياسية – بشأن القضايا العالمية الراهنة والناشئة، ويساعد المركز في تطوير سياسة عامة قومية ودولية عن طريق خلق وجهات نظر إستراتيجية متبصرة، وإنشاء شبكات إستراتيجية، وصياغة حلول سياسية، وإعداد القادة، وهو من اهم المراكز التي كانت معادية للاتحاد السوفيتي السابق.

الهيكلية:

يرأس المركز رئيسه ومديره التنفيذي جون دجيه. هامري، وهو نائب سابق لوزير الدفاع، ويديره مجلس أمناء يرأسه السيناتور السابق سام نان، ويتألف من مجموعة من الشخصيات البارزة من القطاعين العام والخاص. ويعمل في المركز ١٩٠ باحث وموظفين مساعدين.

التمويل:

تشكل مساهمات الشركات والمؤسسات الوقفية والأفراد ٨٥ بالمائة من الإيرادات اللازمة لتغطية ميزانية المركز التي بلغت ١٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١ ويحصل على أموال إضافية من مداخيل الهبات الوقفية، والعقود الحكومية، ومبيعات المطبوعات[٢٠] .

٢- مؤسسة هيريتيج

تأسست هذه المؤسسة في عام ١٩٧٣، كمنظمة للأبحاث والتعليم رسالتها صياغة ودعم سياسات عامة محافظة قائمة على مبادئ الأعمال الحرة، والحكومة المحدودة السلطات، والحريات الفردية، والقيم الأمريكية التقليدية، والدفاع القومي القوي. وتنتج المؤسسة أبحاثاً وتقدم حلولاً تتوافق مع معتقداتها وتسوقها لدى الكونغرس، والسلطة التنفيذية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات.

الهيكلية:

يحكم المؤسسة مجلس أمناء مؤلف من ١٩ عضواً يشرف على ١٨٥ موظفاً، بما فيهم ٧٥ خبيراً في مجموعة واسعة من القضايا السياسية المحلية والدولية. ويشرف على عمليات المؤسسة اليومية الرئيس إدوين ج.فولنر.

التمويل:

تستند مؤسسة هيريتيج، في ميزانيتها السنوية البالغة ٢٨,٤ مليون دولار، إلى مساهمات أعضائها بما في ذلك الشركات، وأكثر من ٢٠٠ ألف فرد آخرين في أنحاء الولايات المتحدة المختلفة [٢١].

٣- معهد كاتو

تأسس سنة ١٩٧٧ كمؤسسة أبحاث غير ربحية في السياسة العامة، إلى توسيع حدود النقاش حول السياسة العامة لإفساح المجال أمام دراسة المبادئ التقليدية للسياسة الأمريكية، الحكومة المحدودة السلطات والحرية الفردية والأسواق الحرة والسلام. ويجاهد المعهد، في سبيل بلوغ هذا الهدف، لتحقيق اهتمام واشتراك عامة أفراد الشعب بشكل أكبر في مسائل السياسة وتحديد الدور الصحيح للحكومة.

الهيكلية:

يحكم المعهد مجلس إدارة مؤلف من ١٥ عضواً من رجال الأعمال المحترفين، ويعمل فيه ٩٠ موظفاً، و٦٠ باحثاً مساعداً و١٦ زميلاً، إضافة إلى المتدربين المقيمين ويشرف الرئيس والمؤسس إدوارد أيتش. كراين على عمليات المعهد اليومية.

التمويل: للحفاظ على استقلاليته، لا يقبل معهد كاتو الذي تبلغ نفقات عملياته ١٥ مليون دولار سنوياً، الأموال أو الهبات من الحكومة. أما المتبرعون فيشملون الأفراد والشركات، والمؤسسات الوقفية، ويتم تأمين إيرادات أخرى مع بيع المطبوعات ومن رسوم المؤتمرات [٢٢].

الجيل الرابع: مؤسسات الفكر والرأي الميراثية

أحدث نوع من مؤسسات الفكر والرأي الذي ظهر لدى مجتمع صنع السياسية الخارجية هو ما يشار إليه بالمؤسسات الميراثية أي التي تؤسس لتخليد الإرث السياسي لشخصية ما، ومن أهم هذه المؤسسات " مركز كارتر " في اطلنطا " و " مركز نيكسون للسلام والحرية" في واشنطن، وهذه الفئة هي في الأساس مؤسسات فكر ورأي أسسها رؤساء سابقون حاولوا تقديم إسهامات بحثية في السياسة الداخلية والخارجية.

تنتج هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية، وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية.

وبحلول القرن الواحد والعشرين وبحسب المعطيات التي قدمها برنامج (اوربان) التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية فان عدد مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد عن ١٢٠٠ مؤسسة وهي موزعة بشكل غير متجانس سواء من حيث نطاق المواضيع أو التمثيل [٢٣].

ثانيا: دور وأهمية مراكز الفكر والرأي

إن المتتبع للمشهد السياسي الأمريكي وطبيعة صناعة القرار فيه، يرى بوضوح إن مؤسسات الفكر والرأي قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية في هذا البلد، فمن بين المؤثرات العديدة يبرز الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية ومن الجدير بالذكر عرض أهم الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات سواء على المستوى العام أو على المستوى الخاص (السياسة الخارجية الأمريكية).

١- إنتاج الأفكار الجديدة والتصورات الفعالة في السياسة الخارجية

تعتبر مؤسسات الفكر والرأي مركزاً لإنتاج وتوفير البدائل (فكرية كانت أم سياسية) وهي باعتبارها مؤسسات مستقلة أنشأت خصيصاً لإجراء البحوث وإنتاج المعارف المتصلة بالسياسة تلعب دوراً تأثيرياً كبيراً في هذا المجال، فهي من منظور صانعي القرار السياسي الأمريكي مصنعاً لإنتاج الأفكار، وفي هذا السياق يقول جيمس ماكغان وهو باحث رئيسي في معهد أبحاث السياسة الخارجية " إن صانعي السياسة يعتمدون أكثر فأكثر على المنظمات المستقلة لأبحاث السياسية العامة والتي تعرف بمؤسسات الفكر والرأي من أجل توفير معلومات وتحليلات آنية قابلة للفهم، موثوقه، سهلة المنال ومفيدة " [٢٤]

٢- تأمين مجموعة من الاختصاصين والخبراء للعمل في الحكومات

بالإضافة إلى تقديم الأفكار الجديدة والخيارات المبتكرة لكبار المسؤولين الحكوميين، تعمل هذه المؤسسات على توفير دعم بشري غير عادي للإدارات الحاكمة فور توليها السلطة [٢٥]، أي ضمان تأمين مخزون من الخبراء لتزويد الحكومات بالموظفين الأساسيين وذلك للخدمة في الإدارات والمؤسسات الحكومية الجديدة. وفي نقد لهذه النقطة يرى العديد من الباحثين بأن أداء مؤسسات الفكر والرأي لمثل هذه الوظيفة هو استثناء إذا ما قارناها بشكل الوظائف التي تؤديها نفس المؤسسات ببلدان أخرى وذلك إن الولايات المتحدة تشهد مع كل عملية انتقال وتحول للسلطة تغيير لمجموعات كبيرة من الموظفين من الدرجة المتوسطة أو من موظفي السلطة التنفيذية، وهو ما يخلق فراغاً كبيراً تساعد مؤسسات الفكر والرأي على سده بتوظيف بعض عناصرها وباحثيها، وكما ذكرنا سابقاً في المؤسسات ألميراثيه فإن مؤسسات الفكر والرأي لها دور أخر يتمثل في تأمين مواقع مؤسساتية للسياسيين والمسؤولين المغادرين لمناصبهم الحكومية ن فهي توفر لهم الإطار المناسب لمواصلة لعب دور مؤثر في تحديد السياسة الخارجية انطلاقاً مما توفروا عليه من تجارب عملية بحكم تقلدهم لمناصب المسؤولية وخدمتهم في الحكومة لفترات معينة.

٣- توفير إطار للنقاش بين الخبراء والسياسيين الحكوميين

تقوم هذه المؤسسات بالموازاة مع تقديمها لأفكار جديدة وتزويدها للحكومات بنخب من الخبراء والموظفين بجمع الباحثين المحترفين المختصين في قطاعات معينة بغية تأمين حيز يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك أو حتى إجماع في بعض الأحيان حول الخيارات السياسة المتوفرة لمعالجة قضايا محددة، وهذا دائماً من خلال جمع صانعي الرأي العام ومصممية، الذين جيء بهم من مهن مختلفة، هذه الفئة التي سماها (أرنست ماي) الباحث بجامعة هارفرد " بجمهور السياسة الخارجية " [٢٦]، فإن مؤسسات الفكر والرأي تلعب دوراً بارزاً في تسهيل إنشاء شبكات للقضايا تشرك تشكيله منوعة من اللاعبين السياسيين الذين يجتمعون على أساس مؤقت حول قضية سياسية أو مشكلة معينة.

٤- سد هوة الاختلافات بين المؤسسات والحكومة

إن مؤسسات الفكر والرأي تسد فراغاً كبيراً بين الباحث والمؤسسات أي بين العالم الأكاديمي البحثي من جهة وبين عالم الحكم والسلطة من جهة ثانية، وذلك لأن شكل البحوث والدراسات يأخذ في أغلب الأحيان طابعاً نظرياً منهجياً مجرداً لا يرتبط بصلة بحقيقة الواقع السياسي والدولي، ولهذا فقد حاولت مؤسسات الفكر والرأي سد الفجوة المتباعدة بين عالمي الفكر والممارسة. وهنا يجب أن نشير إلى إن مثل هذه مشاريع ومبادرات تتبناها مؤسسات الفكر والرأي إنما قد تأتي في الحقيقة كتتمة لجهود أمريكية رسمية، أو في أحيان أخرى كبديل لها.

٥- إشراك الرأي العام في العملية السياسية

تساعد مؤسسات الفكر والرأي أثناء أدائها لمهامها الوظيفية على خلق رأي عام فعال وإيجابي تجاه كل ما يحيط به من قضايا على المستويين الداخلي والخارجي خصوصاً إذا ما وضعنا في عين الاعتبار إن دور الرأي العام عادة ما يكون محدوداً جداً في تأثيراته في عملية السياسة الخارجية، ولعل السبب الرئيسي لهذا التأثير المحدود يكمن في نقص اهتمام الجمهور أو الرأي العام الأمريكي ومعرفته في مجال الشؤون الخارجية [٢٧]، لكن مع تزايد مستويات الاندماج الدولي على كافة الأصعدة دفع بمراكز الفكر والرأي إلى إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف مواطني الولايات المتحدة بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه. وعلى صعيد الواقع تؤمن مؤسسات الفكر والرأي منتديات ولقاءات تجمع ملايين المواطنين وطلاب المدارس

لمناقشة الأحداث والتطورات الدولية الحاصلة، الأمر الذي جعل مثل هذه المؤسسات تحظى بمشاركة متزايدة لمواطنين عاديين.

وفي ألأخير وبعد رصد لأهم الأدوار المنوطة بمؤسسات الفكر والرأي ينبغي الإقرار بأن الهدف الأول لهذه المؤسسات لم يكن إطلاقاً التأثير بصفة مباشرة على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما كان تأمين هامش من المعلومات والخيارات قصد مساعدة المؤسسات السياسية والإدارية الرسمية وإعلام الجماهير بخصوص التوجهات الحكومية المتبعة لشرح مزايا هذه السياسات أو توضيح المخاطر والعواقب الناجمة عن إتباعها، لكن رغم هذا التحفظ إلا إن مؤسسات الفكر والرأي وبتراكم الأحداث من جهة، وتزايد الدور العالمي لأمريكا من جهة ثانية، لم تعد قادرة على البقاء خارج إطار العملية السياسية، بل صارت أحد أبرز محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

إن ظهور مؤسسات الفكر والرأي كلاعب مهم في مجتمع صانعي السياسة الأمريكية يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المنظمة من المؤسسات في بيئة صنع السياسة الخارجية والقرارات السياسية مدخل رائد المؤسسة المحددة، لدرجة إنها صارت تحظى بالاهتمام الكبير من قبل الدوائر الدولة والوكالات الحكومية ومما لا شك فيه إن هذه المؤسسات استطاعت المساهمة بشكل قوي في سياسة أمريكا الخارجية والداخلية وخلال فترات تاريخية متباينة. وفي هذا الموضع سنتناول كيف ساهمت مؤسسات الفكر والرأي في مناقشات معينة حول السياسة الخارجية عبر مسألة (مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي) [٢٨]بحيث يعتبر النقاش الذي دار في بداية التسعينات من القرن الماضي حول مسألة توسيع حلف الشمال الأطلسي من أهم اللحظات التي كان لمؤسسات الفكر والرأي فيها تأثير بالغ وحاسم في تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. فقد ساهمت هذه المؤسسات في تقديم معالجات جديدة لمسائل إستراتيجية هامة من خلال إعادة صياغة المفاهيم التقليدية، فمراكز التفكير كانت قد ساعدت في تجميع التأييد للقرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية آنذاك بتوسيع الحلف الأطلسي الذي هو اتفاق أمن جماعي وقع عام ١٩٤٩ وجاء لإلغاء أي فكرة لتقسيم القارة الأوربية التي جاءت كنتيجة لنهاية الحرب الباردة، فتعاقب الأحداث مع نهاية عقد الثمانينات بانهيار الشيوعية في

بلدان أوربا الوسطى والشرقية في ١٩٨٩ ثم تفكك الاتحاد السوفيتي بعد ذلك بعامين قد شكل فراغاً استراتيجياً فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه المنطقة الأوربية ولعل هذا الذي دفع بكولن باول الذي كان وقتها رئيساً لهيئة أركان الجيش الأمريكي في خطاب ألقاه في ١٩٩٠ أمام عدد من ضباط الجيش الأمريكي إلى القول " نحن نراهن على إن خليفة غورباتشوف لن يهدد الغرب وإن الدب لم يعد خطيراً ولو فتحنا الباب غداً إلى منتسبين جدد في حلف شمال الأطلسي فسينظم لنا خلال أسبوع كل من بولندا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وغيرها من الدول الشرقية [٢٩].

إن الدور الذي لعبته مؤسسات الفكر والرأي في نقاش توسيع حلف شمال الأطلسي قد تجلى أساساً في آليات عملها فقد أمنت هذه المؤسسات فرق بحث على درجة عالية من التخصص متكونة من متخصصين في الشؤون الأمنية الأوربية كما ساعدها في أداء دورها حجم العلاقات التي كانت تربطها مع الدول الوسطى والشرقية. إن تتبع آلية عمل وتأثير مؤسسات الفكر في قضية توسيع حلف شمال الأطلسي تبين لنا المراحل التي اجتازتها وهي:

المرحلة الأولى: من خلال إن هذه المؤسسات قد انطلقت بداية من نشر المقالات التحليلية العديدة عبر الصحف الأمريكية وحتى الأوربية بخصوص هذه المسألة إضافة إلى تزايد الظهور الإعلامي عبر الوسائل التلفزيونية وهذا عبر تقديم وجهات النظر والخيارات المطروحة بخصوص النقاش الدائر حول توسيع حلف الأطلسي ثم استخدام جلسات الإعلام والإطلاع التحليلية التي يعقدها الكونغرس بغية تقديم المبررات السياسية والإستراتيجية لعملية توسيع الحلف والذي لوحظ من قبل المتابعين لتلك التحركات إن أغلب مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسة (هيريتيج) و (كارنيغي للسلام) و (راند كوربرايشن) التي ساهمت في هذا النقاش لم تقم في البداية بتقديم موقف محدد (أما القبول أو الرفض) تجاه مسألة توسيع الحلف إنما كان دورها يقتصر على مساعدة المسؤولين من خلال توفير إطار عمل يتضمن الخيارات والإمكانات المتاحة.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة المرتبطة بأواسط التسعينيات إذ بدأ من خلالها دور مؤسسات الفكر في التغيير، ومع تزايد النقاش العام داخل الحكومة الأمريكية حول توسيع الحلف عملت أهم مؤسسات الفكر على تأمين منتدى واسع للنقاش وفي نهاية هذا النقاش الطويل فتح الباب

لانضمام أعضاء جدد من جمهوريات شرق أوربا فقبل انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك رسمياً إلى الحلف [٣٠].

وأخيراً فإن هذه المؤسسات قد لعبت دوراً محورياً في النقاش حول توسيع حلف شمال الأطلسي من خلال المحادثات التي دارت حول الموضوع وذلك بإيجادها لأطر للسياسات الأمريكية الجديدة في بداية وأواسط التسعينيات، وهو الأمر الذي دفع العديد من المسؤولين الرسميين الأمريكيين في هذه الفترة للتركيز على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات البحثية في تطوير تفكيرهم، بالنسبة لهذه المسألة ومن بين هؤلاء وزير الخارجية وورن كريستوفر ونائب وزير الخارجية ستروب تالبوت والسفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك.

وبعد عرض لأهم مراحل تشكل وتطور مؤسسات الفكر والرأي وإحاطة بأهم الأدوار المنوطة بها من خلال دراسة أبرز تأثيراتها في واقع السياسة الخارجية الأمريكية عبر فترات تطورها إضافة إلى أبراز حجم التأثير الذي مارسته هذه المؤسسات في قرارات هامة داخل الحكومة الأمريكية، مكن أن نخرج باستنتاجات عديدة منها:

١. بالرغم من إن الهدف الأساس لهذه المؤسسات كان هو طرح للبدائل وعرض للأطروحات إلا إن الدور تطور ليصبح هناك تأثير مباشر في السياسة الأمريكية.
٢. إن حالة مؤسسات الفكر والرأي في أمريكا تعتبر فريدة من نوعها ولا تحتمل غيرها من التجارب، ويعود ذلك بالأساس إلى كثرتها وإلى مراحل تكونها، والأهم في كل ذلك طبيعة النظام السياسي القابل لتدخل جماعات الضغط.
٣. عن مؤسسات الفكر والرأي قد أخذت لنفسها مكانة عالية في النظام الأمريكية مما منح لها أهمية في الدوائر الحكومية.
٤. وما يمكن أن يكون كأهم نتيجة أن الوضع الدولي الحالي سيمنح – بدون أي تخمين في ذلك – دوراً هاماً وأساسي لمؤسسات الفكر خصوصاً مع تزايد بؤر التوتر وتسارع الأحداث بصورة كبيرة، أي إن المصالح الأمريكية تتطلب فعالية أكبر لهذه المؤسسات وتطويراً في أدائها وتوسيعاً لأطروحاتها.

ثالثا: طبيعة تأثير مؤسسات الفكر في صنع السياسة (آلية التأثير)

صنع السياسة الخارجية الأمريكية عملية معقدة ومتداخلة الأبعاد، يضطلع بها جهاز ضخم يتكون من عدة دوائر ضيقة ملحقة بوزارتي الدفاع والخارجية، إضافة إلى دوائر أوسع تتضمن مراكز البحوث الإستراتيجية والجامعات وبعض المنتديات التي تضم مديري شركات ومسؤولين كبار سابقين وحاليين وأكاديميين، ويعمل ذلك الجهاز الضخم بتناسق وفعالية كاملين ويستخدم أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والعلوم العسكرية والاجتماعية والإنسانية.

إن القليل جدًا من الباحثين قد نظر عن كثب إلى الطريقة التي يتم فيها التأثير في السياسة، وإلى العقبات المتعددة التي ينبغي تجاوزها لقياس أو تقييم نفوذ مؤسسات الفكر والرأي. من المهم، على أقل تقدير،الإدراك بأن هذه المؤسسات تمارس أنواعًا مختلفة من النفوذ وعلى مراحل متعددة من دورة صنع السياسة. وفي حينُ تظهر بعض مؤسسات الفكر والرأي مثل "معهد إنتربرايز " و"مؤسسة هيريتيج " فعالية في المساعدة على تأطير مناقشات سياسية معينة، كالنقاش الدائر حاليًا حول الدفاع بواسطة الصواريخ، فإن مؤسسات فكر ورأي أخرى، من ضمنها "مؤسسة راند "ُ تظهر نفوذًا أكبر في العمل عن كثب مع صانعي السياسة لأجل تقدير تكاليف وفوائد تطوير تكنولوجيات سياسية جديدة.وإذ يتواصل ازدياد عدد مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة وعبر المجتمع الدولي، سيكون هناك ميل إلى الاستنتاج أن نفوذها في صعود. لكن، قبل التوصل إلى هذه النتيجة، يحتاج الباحثين والصحفيون إلى التنبه أكثر إلى كيف ساهمت مؤسسات الفكر والرأي في مناقشات معينة حول السياسة الخارجية، وعما إذا كان صانعو السياسة في الفروع المختلفة للحكومة، وفي الدوائر والوكالات الحكومية الأخرى قد أعاروا نصائح تلك المؤسسات الاهتمام. عندها فقط يمكن إبداء ملاحظات أكثر صوابًا حول دور وتأثير هذه المؤسسات.لقد ظهرت مؤسسات الفكر والرأي كلاعب ظاهر، وفي العديد من الحالات، كلاعب هام في مجتمع صانعي السياسة. غير أن انتشارها بأعداد كبيرة يشير إلى ثقافة ومجتمع وسياسات الولايات المتحدة أكثر مما يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المنوعة من المنظمات في بيئة صنع السياسة والقرارات السياسية المحددة.

ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات قادرة على المساهمة، وقد قدمت مساهمات قيمة، في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية والداخلية، أما المسائل التي لا يزال الباحثين يتعاملون معها، فتدور حول مدى التأثير الذي تتمتع بهذه المؤسسات وبأي طرق محددة، الأجوبة عن تلك الأسئلة وغيرها سوف تسمح بقطع بعض المسافة اللازمة لتوفيرَ تبصر إضافي في دور ووظيفة هذه المؤسسات وموقعها في عملية صنع السياسة الأميركية.

وبذلك نستطيع القول بأن هذه المراكز أهم مصدر من مصادر المعلومات والتحليلات والفكر والمعرفة من خلال الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة، تؤثر على المجتمع والدولة بشكل عام وبصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة، وهنا قد نحتاج إلى بحوث حول الثقافة والسياسة ودور المثقف في السلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، (اتجهت الدولة الأمريكية منذ بداية تكوينها إلى الاستعانة بالخبرات البشرية المتواجدة خارج اطر الدولة الرسمية، إذ إن قيام القطاع الخاص بتحمل مسؤوليات التنمية والتصنيع والبحث العلمي بشكل رئيس يستحوذ على معظم الخبرات والمعارف المستجدة في المجتمع) [٣١].

وهذا يعني بان مؤسسات الدولة الرسمية تعتمد على المجتمع بالدرجة الأساسية في كافة المجالات، إذ إن المؤسسات الخاصة قامت بتقديم خدمات كثيرة للمؤسسات العامة من خلال رفع مستوى الكفاءات وتأهيل كوادر متخصصة لتدخل في العمل الحكومي ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أدى اتساع مجالات العمل وتعدد البرامج الحكومية وتنوعها إلى دفع الدولة إلى الاستعانة بالمؤسسات الخاصة لتقييم البرامج وتحليل السياسات وتقديم المقترحات المناسبة[٣٢].

مع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال و الإعلام المتنوعة والتعبير عن الرأي كل ذلك أدى إلى سهولة انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات إذ أصبحت وسائل الإعلام أدوات إيصال الفكر والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الآخرين وبالتالي أصبحت معاهد البحوث ومراكز التفكير (مراكز إنتاج هامة لصناعة ونشر الجديد من الأفكار ومصادر رئيسة لتزويد وسائل الإعلام بالحديث من الآراء والإحصاءات والتحليلات وبذلك أصبح التفاعل المتواصل بين مراكز التفكير والبحوث ووسائل الإعلام أهم أدوات تشكيل الرأي العام وأكثر

الأطراف قدرة على مراقبة أعمال الدولة بوجه عام ومصدر معلومات وخبرة لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها). [٣٣]

تقوم مراكز البحوث والتفكير عادة بالمشاركة في صنع السياسة العامة للدولة من خلال إرساء الأسس الفكرية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية للبرامج والسياسات الرئيسية [٣٤]، قد لا تمثل مراكز التفكير رأي الأغلبية، ولكنها تعمل بكل جهدها وتحاول باستمرار إعادة تشكيل رأي الأغلبية بما يتفق مع وجهة نظرها وفهمها الذاتي لمصالح أمريكا الوطنية، أو ما يعد مصالح وطنية [٣٥].

وبصورة عامة يعد إنشاء مراكز التفكير والأبحاث محاولة من قبل قطاعات الشعب النشطة والواعية والمثقفة(النخبة) بضرورة وأهمية المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة بعيدا عن اطر حكومية، وتعد مراكز التفكير من جهة أخرى وسيلة لقيام القوى المسيطرة على المجتمع بإيصال خبرتها ووجهات نظرها وحكمتها لصانعي القرار السياسي من ناحية وإلباسها فلسفتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لباساً علمياً وإعطاءها الشرعية والمصداقية من ناحية أخرىٰ وأيضا تعد مراكز التفكير بوجه عام بمثابة مخازن لتزويد الحكومة بالآراء الجديدة والتحليلات الأكاديمية والكفاءات المؤهلة لتسلم مهام الإدارة في الحكومة [٣٦].

من الجدير بالذكر إن الكثير من رواد مراكز التفكير على علاقة وطيدة بالسياسيين الأمريكيين أو بالأحرى بالسياسة بصورة عامة في الولايات المتحدة، أما هم أنفسهم صناع القرار والسياسة السابقين أو يصبحون صناع السياسة في المستقبل. لأنه تحتم تقاليد السياسة الأمريكية قيام كل رئيس جديد بتعيين حوالي(٤٠٠٠) شخص في مناصب سياسية وإدارية وقضائية هامة، من بينهم (٦٠٠) شخص كوزراء ومستشارين ونواب الوزراء ومساعدي الوزراء وموظفي البيت الأبيض وحوالي (١٠٠٠) شخص كسفراء وقضاة وحوالي(٢٢٠٠) شخص كمستشارين وأعضاء في اللجان المختلفة التي يتم تشكيلها لمتابعة قضايا مختلفة وهامة [٣٧]، وفي العادة تأتي غالبية هؤلاء من مراكز التفكير والأبحاث ومكاتب المحاماة الاستشارية الخاصة المتواجدة في العاصمة واشنطن، وباحتلال الطاقم الجديد للمناصب الحكومية الهامة تقوم غالبية أعضاء الطاقم القديم بشغل معظم الوظائف التي تصبح شاغرة في تلك المراكز والمكاتب وهذه العملية(التبادل للمراكز والأدوار) تستمر، في هذه الورقة اشرنا إلى بعض

النماذج من هذه الظاهرة ونورد بعض النماذج الأخرى، (ادوارد ووكر) الرئيس الحالي لمعهد الشرق الأوسط هو مساعد وزير خارجية وسفير أمريكي سابق، (مارتن انديك) مدير مركز الحسابات لدراسات الشرق الأوسط بمعهد بروكينز عمل مساعداً لوزير الخارجية وسفيراً سابقاً في إسرائيل. (كينت بوليك) مدير البحوث بنفس المركز فهو مدير سابق لوحدة شؤون الخليج بمجلس الأمن القومي و(ريتشارد هاس) الذي تراس سابقاً قسم تخطيط السياسات بالخارجية الأمريكية هو الرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية و(دينس روس) احد المستشارين الأساسيين لإدارة الرئيس بل كلينتون يعمل الآن كمدير لمعهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، و(مادلين اولبرايت) وزيرة الخارجية السابقة في عهد كلينتون تعمل الآن في (NDI) الممولة من وزارة الخارجية [٣٨]، وبذلك ندرك بوضوح مدى التقارب بين الباحثين والدارسين في هذه المراكز وعمليات صناعة السياسة واتخاذ القرارات الأمريكية وصناعتها.

وتحت عنوان "صناعة القرار الأمريكي الآن" كتب محمد حسنين هيكل في مجلة "وجهات نظر" [٣٩] مؤكداً أن خطورة الدراسات والبحوث الاستراتيجية الأمريكية تكمن في علاقاتها القوية مع المصادر المتحكمة في مناصب الإدارة العليا ليس بسبب أنها العارفة بالأسرار والأخبار، والأفكار وحسب، بل للأسباب التالية:

١. إن نفوذ المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد، وسلطة لا تخضع لحساب، على حد تعبير "أيزنهاور".
٢. لأن المؤسسات على هذا النحو بعيدة عن المساءلة والمسؤولية.
٣. لأن الحركة الدوارة في هذه المؤسسات تستطيع ممارسة تأثيرات على الرأي العام ومشاعره وعواطفه.
٤. لأن هذه المؤسسات تحولت في جزء من نشاطها إلى جماعات ضغط فتحت هذه المؤسسات لجماعات أخرى غيرها تتوافق مع مصالحها [٤٠]. وقد أطلق على هذه المؤسسات المشغولة بالفكر الاستراتيجي والمعنية بتحويله إلى خطط وخرائط "الدبابات الفكرية". ولعل خطورة التحالف الجديد بين الفكر والسلاح هي التي دعت مجلة "الأيكونوميست" لنشر افتتاحية مهمة يوم ١٥ شباط (٢٠٠٣) بعنوان "هجمة

دبابات الفكر". إن أحداً لم يعد في مقدوره أن يناقش أن هذه المراكز أصبحت بذاتها حكومة الظل في الولايات المتحدة الأمريكية[٤١]. وفي الوقت ذاته فإن خبراء مراكز الأبحاث وصلوا موجات إلى العراق بعد الغزو يدرسون على الطبيعة كيف يمكن هندسة مستقبله.

وكان وصول الباحثين السياسيين مع الجنرالات المقاتلين مع مديري الشركات موكباً واحداً، والنتيجة كانت زحفاً من الفكر والمال والسلاح توجهه مؤسّسات الدراسات السياسية والاستراتيجية [٤٢].

ولا بد من ملاحظة أن النصيب الأكبر من المعرفة والتجربة، فيما يخص المصالح الحقيقية المتصلة بمستقبل الولايات المتحدة مرتبطة في الواقع بنشاط رأس المال الحرّ الأمريكي، وعليه فلا مفر من وجود صلات بين النصيحة والرأي وبين المعرفة والتجربة [٤٣].

ويستفيد المحافظون الجدد في الولايات المتحدة من جهاز دعاية فاعل جداً حيث يقدمون في شكل منتظم مقالات للصحف الأمريكية الكبرى تخدم مصالحهم. وإن كانت الحرب على أفغانستان اختباراً لأهدافهم وقدراتهم، فإن الحرب على العراق كانت الخطوة العملية الأولى لهم والهدف المعلن هو مواجهة "الدول المارقة" أو "الخارجة عن القانون"، و"الحد من أسلحة الدمار الشامل"، والعمل على "نشر الديمقراطية"، وتؤكد "استراتيجية الأمن القومي"، التي أعلنها بوش في أيلول (٢٠٠٢) تبني الإدارة نفسها لأفكار المحافظين الجدد، التي أصبحت تحكم إدارة بوش، ويرى هؤلاء أن تحويل العراق إلى محمية أمريكية هو الخطوة الأولى على طريق فرض سلام أمريكي على الشرق الأوسط [٤٤].

ولكن ما هي مؤسسات البحث والفكر والمشاريع التي يلتفّ حولها المحافظون الجدد من أنصار "إسرائيل" في الولايات المتحدة؟. يمكن الرد على هذا السؤال بعمل موسوعي لكن سنحاول ذكر بعض هذه المؤسسات، وهي:

١. مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي أُسِّس عام ١٩٩٧ (ديك تشيني–رامسفيلد).
٢. مركز سياسة الأمن" أُسِّس عام ١٩٨٨ برئاسة فرانك غافني.
٣. معهد أمريكان انتربرايز" أُسِّس عام ١٩٤٣ ويرأسه كريستوفر ويموث.

٤. منتدى الشرق الأوسط" أُسِّس عام ١٩٩٠ وهدفه الترويج لإقامة علاقات وثيقة مع "إسرائيل" في الشرق الأوسط.
٥. مؤسّسة برادلي" أُسِّست عام ١٩٠٣ برئاسة الأخوان ليند وهاري برادلي.
٦. معهد ميمري للترجمة" أسَّسته ميراف وورمسر وإيغال كارمون وهو ضابط استخبارات إسرائيلي سابق.
٧. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى".
٨. المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" وهدفه خدمة "إسرائيل" والدفاع عن مصالحها.
٩. معهد واشنطن" لاجتذاب المفكرين العرب.
١٠. مؤسسة هدسون" وهدفها الحصول على معلومات صريحة وصحيحة عن التطورات في الشرق الأوسط من مصادر أولية في "إسرائيل" والبلدان العربية.
١١. مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية" وتعمل على متابعة ودراسة خطاب الكره في الولايات المتحدة وخارجها.

ممارسة التأثير في السياسات: استراتيجيات مؤسسات الفكر والرأي الأميركية

تعمل مؤسسات الفكر والرأي في حقل تطوير وترويج الأفكار، وُتخصص، على غرار شركات القطاع الخاص، موارد هامة جدًا لتسويق منتجاتها. لكنها، خلافًا للشركات، لا تقيس مدى نجاحها على أساس هامش الربح (فهي في نهاية المطاف مسجلة كمنظمات مستقلة لا تبغي الربح)، بل على أساس درجة التأثير الذي لها في صوغ الرأي العام والسياسة. بهذا المعنى، باتت مؤسسات الفكر والرأي تشبه مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار. ورغم الفوارق الظاهرة بين مؤسسات الفكر والرأي ومجموعات المصالح، فإن الميزات التيُ تميز الاثنتين قد أصبحت، مع الزمن، أقل تحديدًا أكثر فأكثر.تتباين مؤسسات الفكر والرأي بدرجة كبيرة من حيث الحجم، وعدد العاملين فيها، ومواردها المؤسساتية، لكنها تعتمد جميعها،إلى حدٍ ما، على القنوات العامة والخاصة لممارسة النفوذ السياسي. فمن أصل ٢٠٠٠ مؤسسة في

الولايات المتحدة، يعتبر ما يقارب (٢٥%) منها مؤسسات مستقلة أو قائمة بذاتها، أما الأكثرية الواسعة منها فمرتبطة بدوائر الجامعات.

تعتمد مؤسسات الفكر والرأي، بصفتها العلنية، على جملة من الاستراتيجيات لإيصال وجهات نظرها إلى صانعي السياسة وعامة الناس. قد تشمل هذه الاستراتيجيات: عقد مؤتمرات عامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية، وتشجيع البحاثة المقيمين لديها على إلقاء محاضرات في الجامعات، وأندية الروتاري،...الخ، والإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية في الكونغرس، وتعزيز الظهور في المطبوعات ووسائل الإعلام الإلكترونية، ونشر البحوث، وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الإنترنت.أما بصفتهم الخاصة، فقد يسعى الخبراء في مؤسسات الفكر والرأي، إلى الانخراط في السياسة الخارجية عن طريق قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الفدرالية (والعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاء عملهم في الحكومة إلى مؤسسات الفكر والرأي أو يتخذون إقامة لهم فيها، أو يخدمون بصفة مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو العمل في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونغرس. أو قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة صانعي سياسة مختارين من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الأخرى التي تجمع المعلومات للمشاركة في ورش عمل خاصة وحلقات دراسية؛ أو بتزويد صانعي السياسة في الكونغرس والفرع التنفيذي ومن خلاله الحكومة الأميركية بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتصلة بها حول قضايا السياسة الخارجية الجارية. وهذه الأنشطة هي الصفة الملازمة لمؤسسة "هيريتيج"، والتيُ تعتبر المؤسسة النموذجية لمؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة.

التأثير في السياسة: (هل لمؤسسات الفكر والرأي الأميركية نفوذ)؟

حتى مدة قريبة جدًا، كان الباحثون والصحفيون يفترضون أن مؤسسات الفكر والرأي هي ظاهرة أميركية فريدة من نوعها، وأن تلك المتواجدة منها في واشنطن العاصمة وحولها لها نفوذ بشكل خاص. كلا الافتراضين بحاجة إلى تقييم. أولا، على الرغم من أن الولايات المتحدة

هي البلد الذي توجد فيه أكثر مؤسسات الفكر والرأي شهرة في العالم، إلا أن هذه المؤسسات قد برزت في عدد غير قليل من الدول الأكثر تطورًا. كندا، وبريطانيا، وألمانيا، وأستراليا، وفي معظم دول أوروبا الشرقية والغربية، وفي الدول النامية وعبر آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، صارت مؤسسات الفكر والرأي تحتل حيزًا أكثر بروزًا خلال السنوات الأخيرة.

وقد أصبحت مؤسسات الفكر والرأي التي أسستها الجمعيات الخيرية، والشركات، والمنظمات الدولية كالبنك الدولي، والأحزاب السياسية ظاهرة عالمية.

إن ما يجعل مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة مؤسسات فريدة من نوعها، إلى جانب عددها الكبير،هو المدى الذي بلغه العديد منها في انخراطه النشط في عملية صنع السياسة. باختصار، إن ما يميز مؤسسات الفكر والرأي الأميركية عن نظيراتها في أنحاء العالم الأخرى، لا علاقة له بمدى تمويل بعضها الجيد، بل مايميزها هو مقدرة مؤسسات الفكر والرأي الأميركية على المشاركة مباشرة وبصورة غير مباشرة في صنع السياسة، ورغبة صانعي السياسة في العودة إليها للحصول على المشورة السياسية، الأمر الذي قاد بعض الباحثين إلى الاستنتاج أن مؤسسات الفكر والرأي الأميركية لديها الأثر الأكبر في صوغ السياسة العامة.

ومن المؤسف إن القليل جدًا من الباحثين قد نظر عن كثب إلى الطريقة التي يتم فيها التأثير في السياسة، وإلى العقبات المتعددة التي ينبغي تجاوزها لقياس أو تقييم نفوذ مؤسسات الفكر والرأي. من المهم، على أقل تقدير، الإدراك بأن هذه المؤسسات تمارس أنواعًا مختلفة من النفوذ وعلى مراحل متعددة من دورة صنع السياسة. وفي حينُ تظهر بعض مؤسسات الفكر والرأي مثل "معهد إنتربرايز" و"مؤسسة هيريتيج "فعالية في المساعدة على تأطير مناقشات سياسية معينة، كالنقاش الدائر حاليًا حول الدفاع بواسطة الصواريخ، فإن مؤسسات فكر ورأي أخرى، من ضمنها "مؤسسة راند "ُ تظهر نفوذًا أكبر في العمل عن كثب مع صانعي السياسة لأجل تقدير تكاليف وفوائد تطوير تكنولوجيات سياسية جديدة.وإذ يتواصل ازدياد عدد مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة وعبر المجتمع الدولي، سيكون هناك ميل إلى الاستنتاج أن نفوذها في صعود. لكن، قبل التوصل إلى هذه النتيجة، يحتاج البحاثة والصحفيون إلى التنبه أكثر إلى كيف ساهمت مؤسسات الفكر والرأي في مناقشات معينة حول السياسة

الخارجية، وعما إذا كان صانعو السياسة في الفروع المختلفة للحكومة، وفي الدوائر والوكالات الحكومية الأخرى قد أعاروا نصائح تلك المؤسسات الاهتمام. عندها فقط يمكن إبداء ملاحظات أكثر صوابًا حول دور وتأثير هذه المؤسسات.لقد ظهرت مؤسسات الفكر والرأي كلاعب ظاهر، وفي العديد من الحالات، كلاعب هام في مجتمع صانعي السياسة. غير أن انتشارها بأعداد كبيرة يشير إلى ثقافة ومجتمع وسياسات الولايات المتحدة أكثر مما يدلنا على مدى تأثير هذه المجموعة المنوعة من المنظمات في بيئة صنع السياسة والقرارات السياسية المحددة

ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات قادرة على المساهمة، وقد قدمت مساهمات قيمة، في سياسة أميركا الخارجية والداخلية. أما المسائل التي لا يزال البحاثة يتعاملون معها، فتدور حول مدى التأثير الذي تتمتع بهذه المؤسسات وبأي طرق محددة.. الأجوبة عن تلك الأسئلة وغيرها سوف تسمح بقطع بعض المسافة اللازمة لتوفيرَ تبصر إضافي في دور ووظيفة هذه المؤسسات وموقعها في عملية صنع السياسة الأميركية.

الخاتمة

نستنتج من كل ما تقدم بان المعرفة تؤثر على السلطة والسلطة توظف المعرفة لتحقيق السيطرة وضمان المصالح. الإيمان بان المعرفة هي قوة، قاد إلى الاهتمام بإقامة مراكز الأبحاث القادرة على إنتاج المعرفة، وبالتالي أصبح من الطبيعي قيام تلك المراكز لغرض الكسب والحصول على القوة. ونعتقد بان القوة تشارك في صنع السياسة.

صنع السياسة في الولايات المتحدة عملية معقدة تساهم فيها عناصر وعوامل مختلفة تتداخل وتتشابك تأثيرات هذه العوامل والعناصر مع بعضها البعض، لأن هذه العملية (صنع السياسة) تمر بمراحل وإجراءات معقدة وهذا هو شأن صنع السياسة في النظم الديمقراطية الليبرالية وخاصة في مثل دولة بحجم الولايات المتحدة.

يوجد عدداً كبيراً من مراكز التفكير في الولايات المتحدة وهي مصادر ومنابع لإنتاج المعرفة والثقافة والفكر تؤثر على الرأي العام وصناع السياسة. وان دور وتأثير هذه المراكز على صنع السياسة واضح للعيان ويحتاج إلى البحث والتقصي عنها من خلال الكشف عن قضايا

ومسائل أخرى مرتبطة بهذا الموضوع مثل البحث عن دور وتأثير الثقافة على صنع السياسة ودور المثقف وعلاقة المعرفة بالسلطة والسياسة بصورة عامة.

إن دور وتأثير هذه المراكز في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة ودور وتأثير الأفكار والنظريات التي ينتجها مثقفيها ومفكريها بصورة عامة لا تقتصر على المجتمع والدولة فيها وإنما يمتد ليشمل كل العالم في الوقت الراهن، أما لأن هذه المعرفة المنتجة للولايات المتحدة الأمريكية تدعمها قوة الدولة الأمريكية، والمثال على ذلك أهم النظريات السياسية في نهايات القرن العشرين (نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفوكوياما وصدام الحضارات لصاموئيل هنتنغتون) وأصدائها العلمية وتأثيراتها والجدل لاشك كان على المستوى العالمي، ويقول هنتنغتون في هدف كتابه (لا يهدف هذا الكتاب لان يكون عملاً في علم الاجتماع وإنما لان يكون تفسيراً لتطور السياسة الكونية بعد الحرب الباردة، كما يطمح إلى أن يقدم إطار عمل أو نموذجاً لرؤية عالمية – السياسة العالمية، يكون ذا قيمة بالنسبة للدارسين ومفيداً لصانعي السياسة).

ولا نحتاج إلى الحديث عن آثار هذه النظرية على صناع السياسة في الولايات المتحدة، والأصداء العالمية لهذه النظرية.

الهوامش والمصادر

١ عزت إبراهيم، العالم الخفي لمراكز البحوث الكبرى في الولايات المتحدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والستراتيجية، ٢٠٠٣، ص ٩.

٢ المصدر السابق نفسه، ص ١٣

٣ أميمة عبد اللطيف، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية، مجلة العصر، حزيران، ٢٠٠٤، متاح على الرابط الالكتروني www. alasr. ws.

٤ المصدر السابق نفسه.

٥ كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي، تقرير منشور في شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الالكتروني .ceip. org.www

٦ المصدر السابق نفسه.

٧ أميمة عبد اللطيف، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

٨ مؤسسات الفكر والرأي في أمريكا، تقرير منشور في شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الالكتروني www. cfr. org

٩ المصدر السابق نفسه.

١٠ جيمس ألن سميث، أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد ٦، العدد ٢، حزيران ٢٠٠١.

١١ تقرير منشور في شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الالكتروني www. brook. eduidybdocroot / fp / fp

١٢ ستروب تاليوت، كيف تعمل مؤسسات الفكر والرأي، مجلة وزارة الخارجية الأمريكية، العدد ٣، تشرين الثاني، ٢٠٠٢.

١٣ جيمس ألن سميث، أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره.

١٤ تقرير منشور على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الالكتروني www. aei. org

١٥ المصدر السابق نفسه.

١٦ دونالد أز أسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، دائرة العلوم السياسية، جامعة ويست أونتاريو، متاح على الرابط الالكتروني www. ibiblio. org

١٧ جيفري تلفارسكي وماكيكو أوينو، مؤسسات الفكر والرأي واليابان المتغير، مجلة مؤسسات الفكر والرأي في المجتمع الديمقراطي، معهد أوربان، واشنطن، ٢٠٠٠، ص٣.

١٨ شيريل بيرنارد، الإسلام المدني الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٧٥.

١٩ إدوارد كورنيش، مقدمة في فن وعلم فهم وبناء عالم الغد، ترجمة محمود فلاحة، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤، ص١٧٢.
٢٠ حوار قومي حول إنشاء مؤسسة للفكر والرأي، تقرير منشور على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) متاح على الرابط الالكتروني www.csis.org.
٢١ المصدر السابق نفسه.
٢٢ الدور المؤثر لمؤسسات الفكر والرأي، تقرير منشور على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) متاح على الرابط الالكتروني www.cato.org
٢٣ عبدالقادر سعيد، مؤسسات الفكر والرأي في أمريكا: فلسفة القوة والمعلومة، نقلا عن شبكة الشهاب للمعلوماتية، متاح على الرابط الالكتروني www.chihab.net
٢٤ أميمة عبد اللطيف، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية، مصدر سبق ذكره.
٢٥ عزت إبراهيم، العالم الخفي لمراكز البحوث الكبرى في الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره .
٢٦ جيمس ماكغان، مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، تقرير منشور على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) متاح على الرابط الالكتروني . www.aljazeera.net
٢٧ فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٢٨
٢٨ جيمس ماكغان، مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، مصدر سبق ذكره.
٢٩ بوب ود وورد، القادة أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة ك عمار حولاق ومحمود العابد،، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص٨٤.
٣٠ رضا هلال وأخرون، الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٣.

٣١ المصدر السابق نفسه، ص ٣٤
٣٢ المصدر السابق نفسه، ص ٣٥
٣٣ محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل، الأردن، ١٩٩٩، ص١١٥
٣٤ المصدر السابق نفسه، ص ١١٧.
٣٥ دونالد أ.آبلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الالكتروني. www.wikpeda.org
٣٦ المصدر السابق نفسه.
٣٧ نور الدين عواد، الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الالكتروني www.alnabaa.org
٣٨ صاموئيل هنتونغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٩، ص٦٣.
٣٩ محمد حسنين هيكل، صناعة القرار الأمريكي.. الآن، مجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد ٥٤، القاهرة، ص١٢.
٤٠ المصدر السابق نفسه، ص ١٣.
٤١ كريم القاضي، مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الالكتروني www.alnabaa.org
٤٢ المصدر السابق نفسه.
٤٣ جهاد الخازن، صحيفة الحياة، ١٣ / ٦ / ٢٠٠٣.
٤٤ المصدر السابق نفسه.